Konrad Adenauer Stiftung

تحاليل وأفكار

آفاق السياسة الخارجية الألمانية

جوان 2016 | إصدار عدد 208

شراكة الإصلاحات مع شمال إفريقيا

الإندماج الإقتصادي خطوةً أولى نحو تعاون متكامل بين الإتّحاد الأوروبي وإفريقيا

كريستيان ريك/ غونتر ريك منكايو/ اولاف فينتزك

ملخّص

- لابد من توفر ثلاث ركائز لإرساء شراكة إصلاحات بين الإتحاد الأوروبي وشمال إفريقيا. ألا وهي مزيد من الإندماج بين دول شمال إفريقيا فيما بينها و بين الدول هذه والإتحاد الأوروبي. وهو ما يؤدي بدوره إلى تحقيق النمو الذاتي. إلى جانب ذلك لابد أن تكون حوافز سياسة الجوار الأوروبية متناسقة أكثر كي يتسنى دعم مجهود الإصلاح تجاه المنطقة وتحسينه. كما أنه لا مناص من توفير الإستثمار الأجنبي في المنطقة كي تتوفر فيها الموارد الكافية لتحقيق نمو إقتصادي مستديم.

- إحدى الأدوات لشراكة الإصلاحات تتمثل فيما يعرف بمناطق التنمية بوصفها مناطق ذات أولوية إقتصادية، ويتم فيها العمل على تحقيق إصلاحات في المؤسسات وقوانين السياسة الإقتصادية. ويتم دعمها على وجه الخصوص بفضل إستثمارات الإتحاد الأوروبي وبواسطة ضمانات وإجراءات أخرى.
- وبالموازاة مع هذا يجب على الإتحاد الأوروبي أن يتوجه بمقترحات للشركاء السباقين في الإصلاحات، وهي عبارة عن مقترحات تتجاوز أطر الدعم الحالية على سبيل المثال كالفتح التدريجي أمام هؤلاء الشركاء للسوق الفلاحية الأوروبية وربطها بتقليص الدعم الحكومي لبعض المنتجات.
- ويجب على ألمانيا ودول الإتحاد الأوروبي أن تساند كل دول المنطقة على العضوية في منظمة التجارة العالمية. إلا أنّه على مدى طويل يتأكّد التفكير في إدماج هذه الدول في الفضاء الأوروبي الإقتصادي المشترك.

توطئة

"لا توجد هناك أيّة حدود في إفريقيا، ولا حتى بين الحياة والموت". هذا القول صادر عن رجل دولة سينغالي وعضو مجلس النواب الفرنسي هو ليوبولد سيدار سنغور. ويعتبر أنّ الحدود هي شيء غير إفريقي، أي أنّه منتَجٌ غربي. وعودةً بالتاريخ إلى مؤتمر برلين المنعقد آنذاك سنة 1884، لم تكن الحدود تلعب الدور نفسه بالنسبة للأفارقة وللأوروبيين، الذين وضعوا الحدود.

يكادُ يعتبرُ هذا التصور ساريا اليوم أكثر من أيّ وقت مضى. إذ يتمّ عبور الحدود القطرية في أرجاء عدة من إفريقيا وعلى وجه الخصوص عند تزايد هشاشة أوضاع دولة ما. وأسباب ذلك هي في مجملها معروفة، ولاسيما منها الفقر والمجاعات والحروب والتوترات بالإضافة إلى الإرهاب في الفترة الأخيرة. وتُعبرُ الحدود في إفريقيا لأسباب أخرى كالتواصل بين الناس مع بعضهم البعض بفضل سهولة حركة التنقل بين الحدود. وليس نادرا أن يكون للمرء أقارب في الدولة المجاورة.

➢ يتم في أرجاء عدة من إفريقيا عبور الحدود بسهولة.

يمثّل الترحال في إفريقيا عادة قديمة. والأمر الجديد الذي طرأ، هو أنَّ نموّ السكان السريع لا يقابله نمو إقتصادي مناسب، وخاصة في تلك الدول التي يرتفع فيها عدد السكان. وبذلك تصبح الهجرة أمرا لا مفر منه، بل يؤول الإقبال عليها إلى تزايد وهذا بالنسبة إلى الكثيرين أمرٌ ممكنٌ. ولا يمكن للمرء سوى التكهن بحجم الأرقام، لأنه لا

تتوفر حتى الآن سوى معطيات قليلة موثوق بصحتها. وبالرغم من ذلك المعطى الثابت فإنَّ عدد أولئك المستعدين للهجرة يبدو في تزايد سريع.

وعلى فرض أنَّ هناك رابطا ما بين الدوافع المختلفة للهجرة، فإنَّ الفقر والجوع يمثلان مشكلا أساسيا. لذا يكمن الحل في تمشّ قائم على دعم حازم للنمو الإقتصادي. ويقصد بتعبير حازم في هذا السياق إتجاهان: أولهما: تركيز كل الموارد والجهود الحكومية والدولية والخاصة على النمو الإقتصادي. و يتمثل ثاني الإتجاهين في التركيز على مناطق معينة ذات أولوية في التنمية.

- قد تكمن نقطة البداية في دعم حازم للتنمية الإقتصادية.

فكرة تركيز المجهودات على منطقة بعينها أو على بعض المناطق في شمال إفريقيا، مردها أنَّ الدعم المحدود المتاح لا يمكن أن يكون ناجعا إذا حاول دعم إفريقيا برمتها. ومن جهة أخرى تتوفر بشمال إفريقيا جملة من الظروف الممتازة، إذا كان المرء مستعدا أن يرى المسألة من منظور إستشرافي.

لن يتبقى لشعوب أوروبا وشمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء الكثير من الخيارات، إذا لم يبدؤوا في القريب بالعمل المشترك.

د. فولفغانغ ماير

نائب رئيس قسم التعاون الأوروبي والدولي

الفهرس

مقدمة

1- تعليل : لمَ نحتاجُ إلى شراكة إصلاحات مع شمال إفريقيا؟
2- بداية جديدة لها أصول تاريخية : الحاجة إلى تحسين العلاقات بين الإتحاد الأوروبي وإفريقيا
3- الوضع الحالي : تباينات في شمال إفريقيا
4- التبادل من أجل إرساء النمو والإستقرار: الإندماج الإقليمي ومجموعة مناطق التنمية
5- الخيارات المقترحة

المقدمة

يبيّن الوضع السياسي الراهن بوضوح أن العلاقة بين أوروبا وإفريقيا تستوجب تعاوناً مكثفا. وهذا لا يمكن أن يتحقق في ظل أطر العلاقات الموجودة. إذ يجب التطلع إلى إضفاء جودة جديدة على العلاقات الأوروبية الإفريقية. ويمثل هذا التطور في العلاقات حاجة ماسة. ويفسَّر ذلك بأنَّ أزمة اللاجئين وخاصة تزايد موجات الهجرة عبر المسالك البحرية المختلفة لحوض البحر الأبيض المتوسط لا تترك خيارا آخر لأوروبا سوى التعاون المشترك مع الدول الأصلية للمهاجرين ودول العبور. وينعكس بوضوح هذا التمشي في المؤتمر المشترك لرؤساء الدول والحكومات الإفريقية والأوروبية، وقد عُقد في فالتا في نوفمبر 2015 و في إطاره تمَّ الإتفاق على جملة من التدابير فيما يتعلق بكيفية التعامل مع موجات تدفق المهاجرين. سيتطور في الأثناء عدد السكان بإفريقيا ليصبح حسب التوقعات الإستشرافية لسنة 2030 ما يعادل 1.3 مليار نسمة. وهو ما يمثل سوقا ضخما، يتحول بسرعة لقطب هام لليد العاملة. وعلى عكس ذلك يلاحظ المرء في الإتحاد الأوروبي تطورا مخالفا تماما، إذ أنَّ طاقة إستيعاب السوق المحلية وعدد السكان المباشرين للعمل في تراجع.

وبالرغم من تحسن متوقع في تمركز إفريقيا كمنطقة إستثمارات، والذي سيكون بفضله ممكنا تحقيق إستقرار إقتصادي في أرجاء واسعة من إفريقيا، لن ينجح عامل النمو الديمغرافي في منطقتي العالم هذه على مدى قريب وبعيد في الحد من الهجرة. وليتسنَّى تحسين الظروف لا بد من دعم إقتصادي قوي وإلتزام سياسي تنموي للإتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء إزاء إفريقيا برمتها.

وخاصة أمام تزايد حضور وتأثير قوى عالمية أخرى، على سبيل الذكر منها أيضا دول مصنّعة جديدة في القارة الإفريقية، من مصلحة أوروبا أن تبقى شريكا مهما، بل أكثر من ذلك أن تقوي الشراكة القائمة.

وبالطبع لا يمكن لأوروبا أن تحقق هذا الهدف بمفردها. ولبلوغ ذلك يجب أن تأتي من لدُن دول المنطقة، المبادرة للمشاركة الفعلية في تحقيق الهدف المنشود وتكون هذه الدول شريكا على قدم المساواة مع أوروبا. تعاون متين أو بالأحرى إندماج إقليمي أو بين المناطق المختلفة يصب دوماً في مصلحة جميع الأطراف. ومثل هذا التجديد الشامل لعلاقات الشراكة بين أوروبا وإفريقيا لا يمكن أن ينجح، إلا في صورة ما تمكن المغرب العربي في أن يصبح نموذجاً ناجحا. لذلك يستوجب أن تكون الخطوة الأولى علاوة عن المبادرات الحالية الموجودة، إرساء شراكة إصلاحات بين أوروبا وشمال إفريقيا.

1- تعليل : لمَ نحتاجُ إلى شراكة إصلاحات مع شمال إفريقيا؟

لا يمثل دعم التطور السياسي في المغرب العربي فحسب محورا جوهريا لشراكة إصلاحات مستديمة بل يمثل أيضا دعم النمو الإقتصادي جانباً هاما.(1) ويعد شمال إفريقيا من عدة زاويا البوابة الرئيسية التي تربط حوض البحر الأبيض المتوسط بإفريقيا جنوب الصحراء. وبإمكانه في الوقت نفسه أن يلعب دورا حاسماً في التنمية الاقتصادية طويلة المدى في إفريقيا جنوب الصحراء. ويمثل القرب الجغرافي بين المنطقتين الأوروبية وشمال إفريقيا عنصرا هاما يجعل من كل التطورات الحاصلة في هذه الأخيرة تهم بصفة مباشرة أوروبا. لآمال الربيع العربي وعلى وجه السواء للوضعية الإقتصادية والسياسية والأمنية الحالية تداعيات على أوروبا، ولا سيما منها موجات الهجرة الضخمة والتي يمكن فهمها كتبعات للأوضاع الهشة لشمال إفريقيا، الأمر الذي يضع أوروبا أمام تحديات محورية. وتعتبر شمال إفريقيا كمنطقة مجاورة للسواحل الجنوبية الأوروبية ذات أهمية بالغة فيما يتعلق بالسلم والاستقرار والرخاء للإتحاد الأوروبي وأيضا لإفريقيا بعينها.

- شمال إفريقيا هي أهم رابط بين فضاء البحر الأبيض المتوسط وإفريقيا جنوب الصحراء.

يُدعم هذا التموقع بواسطة الدور الذي تلعبه شمال إفريقيا بدورها كمنطقة عازلة بينها وبين إفريقيا جنوب الصحراء. يؤكد النمو الديمغرافي في جنوب الصحراء والوضع الإقتصادي الصعب وعلى وجه الخصوص في دول الساحل وغرب إفريقيا الدور الحاسم لدول المغرب العربي كفضاء تدفق المهاجرين وكفضاء عبور. عادة ما يتوجه المهاجرون من الدول الإفريقية في خطوة أولى نحو شمال إفريقيا وعلى وجه الخصوص نحو تلك الدول الغنية

بالثروات الطبيعية كليبيا والجزائر. إلا أنَّ الوضع الإقتصادي والسياسي في شمال إفريقيا يتسبب بتزايد في مواصلة المهاجرين طريقهم نحو أوروبا للبحث عن مورد رزق هناك. ولذا من مصلحة الإتحاد لأوروبي أن يعيد تقوية الدور الإقتصادي التقليدي لشمال إفريقيا كوجهة للمهاجرين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء حتَّى يتمَّ إستيعابهم في الحياة الإقتصادية.

ومن جهة أخرى، يؤدي عدم قدرة شمال إفريقيا الإقتصادية على إستيعاب المهاجرين إلى الإرتفاع المتواصل في ضغط الهجرة على دول الإتحاد الأوروبي، وذلك عن طريق المهاجرين الوافدين إمَّا من دول المغرب العربي أو من دول أخرى والذين يستعملون على وجه الخصوص المسالك البحرية المركزية بالبحر الأبيض المتوسط. (2)

وبحكم محدوديَّة طاقة الإستيعاب لدى دول الإتحاد الأوروبي لقبول المهاجرين وإدماجهم، لا يُتصوَّر أن تخدم الهجرة المرتفعةُ نسبتُها وغير المتحكَّم فيها الدولَ المستقبلة ولا فعليا طالبَ اللُّجوء. ومن جهة أخرى تسبب الظروف الإقتصادية المتردية واللاَّإستقرار السياسي كما بين ذلك الربيع العربي. إيجاد حلّ مستديم لهذه الوضعية التي لا يمكن تحمُّلها، لا يبدو مخطَّطا حاليا. فتبلغ بطالة الشباب على سبيل المثال في دول شمال إفريقيا حسب معطيات المنظمة العالمية للشغل ما يعادل 30.5 بالمائة أي ما يعادل أكثر من الضعف مقارنة بنظيراتها في العالم.(3) وتبلغ هذه النسبة في المغرب 18.5 بالمائة لتصل بليبيا إلى 51.2 بالمائة.(4)

إلتزام ودعم قوي من أوروبا إزاء جوارها هو في نهاية المطاف ليس فقط مساهمة سياسية لدعم التنمية والرقي في هذه المناطق بل هو أيضا، مساهمة هامة للأمن الأوروبي وإستقراره والحفاظ على رخائه.

- ضعف القدرة الإقتصادية على الإستيعاب تؤدي إلى الإرتفاع المستمر في ضغط الهجرة.

ويُستوجب في هذا السياق أن يأخذ المرء بعين الاعتبار الأفق قريبة المدى ويقصد به أن المغرب وليبيا والجزائر تقريبا 30 بالمائة من عدد سكانهم أقل من 15 سنة. سيواجه سوق العمل في الدول الثلاث هذه في السنوات والعشريات القادمة ضغطا قويا متواصلا. وعبر ضغط الهجرة المتواصل والمتأتي من إفريقيا جنوب الصحراء ستزداد على الأرجح الوضعية حدة.

- ضغط الهجرة مرجح للإرتفاع بسبب العوامل الديمغرافية.

لقد حلَّ بألمانيا حوالي 1.1 مليون طالب لجوء فقط خلال سنة 2015. لم يؤدّ هذا العدد الضخم إلى إثارة نقاش سياسي موسَّع حول القدرة على قبول المهاجرين وإدماجهم في ألمانيا فحسب، بل ولَد أيضا نقاشا حول الأسباب

العميقة للجوء والهجرة. وإلى جانب هذا، قدم عدد لا يستهان به من طالبي اللجوء بسبب إنسداد الآفاق الإقتصادية أمامهم في بلدانهم الأصلية ممَّا دفعهم إلى شق طريقهم نحو أوروبا. ولكونهم بذلك مهاجرين لدوافع إقتصادية ليس لديهم أيّ أمل في حق البقاء كلاجئين بشكل قانوني. ولهذا الغرض بالذات يجدر بأوروبا أن تأخذ بعين الإعتبار الوضعية الإقتصادية لدول الجوار الأوروبي والدول الأصلية للاَّجئين.

ولئن بدت الهجرة إلى أوروبا في الراهن في تراجع فإنَّه يُنتظر أن يرتفع من جديد عدد المهاجرين من طريق المسالك الليبية هذه السنة. دول شمال إفريقيا التي كانت تمثل دوما وجهة المهاجرين، ستظل بالفعل دول عبور مهمة بالنسبة إليهم. يبدو أن الدول هذه ستبقى في ظل الركود المتواصل مصدراً لهجرة ذات أهمية بالغة. ولذا يجب المراهنة على مقاومة أسباب اللجوء في هذه المنطقة، إذا أرادت أوروبا أن تتحمل أعباء أقل على المدى الطويل.

إنَّ إعادة إحياء البحر الأبيض المتوسط كفضاء إقتصادي ذي إستعمال مشترك، يجب أن يمثل أولوية للتعاون الإقتصادي الأوروبي وخطوة أولى في إتجاه تجديد كلي للشراكة الإقتصادية بين الإتحاد الأوروبي وإفريقيا.

قد يُسلمُ إخفاق مسار التحولات السياسية والإقتصادية في المغرب العربي إلى تبعات مباشرة للإتحاد الأوروبي، ويكون في الآن ذاته عائقا للتنمية في أجزاء كبيرة من إفريقيا جنوب الصحراء، التي يمكن أن تستفيد من مواطن الشغل المتوفرة في دول المغرب العربي والإيرادات المتأتية منها. وبصورة معاكسة تمتلك دول شمال إفريقيا القدرة على أن تصبح مركز تنمية للقارة برمتها و بإمكانها أن تمنح آفاقا ومواطن شغل لشعب يتكاثف عدده بسرعة وجلُّه من الشباب.

- إخفاق مسار التحول قد يؤدي إلى تبعات مباشرة للإتحاد الأوروبي.

2- بداية جديدة لها أصول تاريخية : الحاجة إلى تحسين العلاقات بين الإتحاد الأوروبي وإفريقيا

يعتبر الرخاء والإستقرار في شمال إفريقيا من المصلحة المشتركة لكل الأطراف. ليس هناك أي خيار أمام أوروبا وإفريقيا سوى التعاون والشراكة. لذلك منذ أكثر من 20 عاما يدعم الإتحاد الأوروبي مسارات التحول الإقتصادي والسياسي والتعاون الوطيد مع دول الجوار. وعلى سبيل المثال نذكر شراكة برشلونة لسنة 1995، والتي شارك فيها آنذاك 15 دولة من الاتحاد الأوروبي إلى جانب 12 دولة من جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط وشرقه. في وقت لاحق يمكن ذكر الإتحاد من أجل المتوسط.

وأصبحت هذه المنطقة منذ 2004 جزءا لا يتجزَّأ من محاور سياسة الجوار الأوروبية. إذ يمثل دعم النمو الإقتصادي أحد محاور الإهتمام، ويشمل على سبيل المثال دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة وأيضا مشاريع البنية التحتية. ويؤدي في هذا السياق البنك الأوروبي للإستثمار دورا هاما. وكلّلت هذه الجهود ببداية المحادثات قصد عقد إتفاقية للتبادل التجاري الحرّ بين المغرب وتونس مع الإتحاد الأوروبي. وعموما إنتهج الإتحاد الأوروبي إستراتيجيات مختلفة. فنجده على سبيل المثال ينتهج المقاربة الإقليمية ومفادها أنَّ إزاء الإختلافات الكبيرة فيما يتعلق بالنمو الديمغرافي لكل بلد، يتبع الإتحاد الأوروبي مقاربة معينة في علاقته تخص فقط البلد المعني.

وعند قيام الإتحاد الأوروبي بتحويرات شاملة في سياسة الجوار الأوروبية في ضوء الربيع العربي، قام الإتحاد بالتركيز أكثر على تحديد شروط معينة وضرورة تحقيقها. ففتح مثلا بذلك فرصا واسعة لإدماج كل من المغرب وتونس معتمدا على مبدأ أكثر إصلاحات من أجل دعم أكثر. و قد أكدت المراسلة الصادرة في نوفمبر 2015 على مراجعة سياسية الجوار الأوروبية وشددت في نفس الوقت على حدود المبدأ سالف الذكر كما أثبتت لدرجة معينة نسبية مبدأ تحديد شروط تحقيقها الضروريَّة.

- يعتمد الإتحاد الأوروبي إستراتيجيات مختلفة إزاء دول الجوار جنوب البحر الأبيض المتوسط.

قام الاتحاد الأوروبي وبشكل مشابه منذ السبعينات (آنذاك أي في زمن السوق الأوروبية المشتركة) بإرساء آليات مختلفة لدعم التعاون بين الإتحاد الأوروبي وإفريقيا. وقد كان محور الإهتمام في البداية غالبا المساعدة على تحقيق التنمية، ليشمل شيئا فشيئا محاور عمل أخرى تخص التعاون الأمني والتبادل التجاري. وفي الوقت الحالي يتم تنظيم العلاقات بناء على معاهدة كوتونو، في إطار عمل مجموعة دول إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ، ومنذ سنة 2007 وذلك وفقا لإستراتجيات الإتحاد الأوروبي وإفريقيا بواسطة جملة من المعاهدات الثنائية لشراكة إقتصادية مع دول إفريقيا جنوب الصحراء .

وتوجد منذ سنة 2014 معاهدات ثنائية بين المنطقتين مع بعض المنظمات الإقليمية في إفريقيا كالمعاهدة بين الإتحاد الأوروبي والمجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا. وبشكل مواز تتبني المبادرات والتعاون مع دول المغرب العربي إلى حد بعيد على منهجين مختلفين ومنفصلين عن بعضهما البعض. ويجب أن يضع الإتحاد الأوروبي في إعتباره ضرورة تحسين التنسيق بين هذين المسارين.

- يجب العمل على تحسين التنسيق بين مسارات العمل.

3- الوضع الحالي : تباينات في شمال إفريقيا

ثمَّة عاملان يعرقلان النمو الإقتصادي في شمال إفريقيا. في البداية يمكن إعتبار هذه المنطقة اليوم من المناطق الأقل إندماجا في العالم. في الوقت الذي تحقق فيه كل دول شمال إفريقيا علاقات تجارية متينة مع الإتحاد الأوروبي، تمثل العلاقات التجارية بين دول المغرب العربي أقل من 3 بالمائة من إجمالي التبادل التجاري للمنطقة.(6) ومن بين الأسباب المفسرة لهذه الوضعية، يمكن إعتبار أنَّ نزعات الخلاف المتكررة ذات الصبغة القومية لدول المنطقة هذه، يترتب عليها توترات بين الدول تدوم لفترات طويلة.

المبادرات الموجودة لدعم التبادل التجاري بين الجهات المختلفة لهذه المنطقة، على سبيل المثال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومعاهدة أغادير(7) وإتحاد المغرب العربي (8) هي مبادرات لا تشمل كل بلدان المنطقة ولم تجن إلى حد الآن سوى القليل من النتائج الملموسة. يمثل إنهيار منظومة الدولة بليبيا تحدّيا كبيرا لكل ما يتعلق بمبادرات التنمية والإندماج الإقليمي.

فمن المهم في إطار هذه المجهودات إذن عدم التركيز فقط على دول الجوار بالبحر الأبيض المتوسط، أي دول المغرب العربي، بل إلى جانب المغرب والجزائر وتونس وأيضا ليبيا توسيع التعاون ليشمل بدوره مصر، والتي بطبيعة حجم رقعتها الجغرافية وقوتها الإقتصادية، بإيجابيتها أو سلبيتها، هي فاعل حاسم ويمكن أن تتولى المهمة الرئيسية في تحقيق الإندماج بشمال إفريقيا.

وأيضا تبقى العلاقات السياسية والتجارية بين دول المغرب العربي وإفريقيا جنوب الصحراء رغم أهميَّة ما شهده نسقها من تطور خلال العقد المنصرم في حاجة لتطويرها. إذ بلغ على سبيل المثال حجم التبادل التجاري بين المغرب ومع باقي الدول الإفريقية سنة 2014، بالرغم من تطور ضخم مقارنة بسنة 2003، فقط 6.4 بالمائة من إجمالي التبادل التجاري لهذا البلد. وهو ما يعادل في الكل فقط 2.7 بالمائة من إجمالي التجارة الخارجية للمغرب.(9)

- العلاقات السياسة والتجارية في إفريقيا تظل في حاجة لتوطيد وتطوير.

وثيقة عدد 1: معطيات حول الوضع الراهن في شمال إفريقيا

معطيات إقتصادية:

مصر

عدد السكان (2014)
89,58 مليون نسمة
المنتوج المحلي الإجمالي (2014)
301,5 مليار دولار أمريكي
المنتوج المحلي الإجمالي لكل ساكن (2014) :
3.365,71 دولار أمريكي
مستوى نمو المنتوج المحلي الإجمالي
2014: 2,2 %
2015e: 2,4 %
2016f: 3,8 %
البطالة (2013)
12,7 %
بطالة الشباب (2013)
38,9 %

ليبيا

عدد السكان (2014)
6,259 مليون نسمة
المنتوج المحلي الإجمالي (2014)
41,14 مليار دولار أمريكي
المنتوج المحلي الإجمالي لكل ساكن (2014) :
6.572,93 دولار أمريكي
مستوى نمو المنتوج المحلي الإجمالي
2014: 24,0 %
2015e: -5,2 %
2016f: 35,7 %
البطالة (2013)
19,6 %
بطالة الشباب (2013)
51,2 %

تونس

عدد السكان (2014)
11,0 مليون نسمة
المنتوج المحلي الإجمالي (2014)
48,61 مليار دولار أمريكي
المنتوج المحلي الإجمالي لكل ساكن (2014) :
4.419,09 دولار أمريكي
مستوى نمو المنتوج المحلي الإجمالي
2014: 2,7 %
2015e: 0,5 %
2016f: 2,5 %
البطالة (2013)
13,3 %
بطالة الشباب (2013)
31,2 %

الجزائر

عدد السكان (2014)
38,93 مليون نسمة
المنتوج المحلي الإجمالي (2014)
213,5 مليار دولار أمريكي
المنتوج المحلي الإجمالي لكل ساكن (2014) :
5.484,200 دولار أمريكي
مستوى نمو المنتوج المحلي الإجمالي
2014: 3,8 %
2015e: 2,8 %
2016f: 3,9 %
البطالة (2013)
9,8 %
بطالة الشباب (2013)
24,0 %

المغرب

عدد السكان (2014)
33.92 مليون نسمة
المنتوج المحلي الإجمالي (2014)
110.0مليار دولار أمريكي
المنتوج المحلي الإجمالي لكل ساكن (2014) :
3.242,92 دولار أمريكي
مستوى نمو المنتوج المحلي الإجمالي
2014: 2,4 %
2015e: 4,7 %
2016f: 2,7 %
البطالة (2013)
9,2 %
بطالة الشباب (2013)
18,5 %

العضويّة

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

بالإضافة للأعضاء التالي ذكرهم:
البحرين، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، عمان، فلسطين، قطر، المملكة العربية السعودية، السودان، سوريا، الإمارات العربية المتحدة و اليمن.

المرشحون للعضوية :
جزر القمر، جيبوتي، موريتانيا و الصومال.

منظمة التجارة العالمية أعضاء / مراقبون

بالإضافة للأعضاء التالي ذكرهم :
159 آخرون بما في ذلك الإتحاد الأوروبي

بالإضافة للمراقبين التالي ذكرهم:
20 آخرون

إتحاد المغرب العربي

بالإضافة إلى الأعضاء التالي ذكرهم :
موريتانيا

الإتحاد من أجل المتوسط

بالإضافة للأعضاء التالي ذكرهم:
الإتحاد الأوروبي ، ألبانيا، البوسنة و الهرسك، إسرائيل، الأردن، لبنان، موريتانيا، موناكو، الجبل الأسود، مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية، سوريا و تركيا

مصدر المعطيات الإقتصادية : البنك العالمي.

ومن جهة أخرى يعكس إطار السياسة الإقتصادية، وكذلك الأمر بالنسبة إلى المؤسسات الإقتصادية ضعفا كبيرا متواصلا. وجزء لا يستهان به من السكان يشتغل في مجال الإقتصاد الموازي.

ونجد في ترتيب الفساد للمنظمة العالمية للشفافية أن أربع من خمس الدول المذكورة سالفا تحل بين المرتبة 79 والمرتبة 100 وتحتل ليبيا المرتبة 166 من 175.(10) والإدارات في هذه المنطقة هي بالكاد قادرة على توفير الشروط اللازمة للنمو الإقتصادي، فمثلا لا تزال الحواجز البيروقراطية تعرقل بشكل كبير بعث المؤسسات. وفي وثيقة تقرير بعث المشاريع للبنك العالمي، إستطاعت كل من تونس والمغرب أن تتصدر وسط الترتيب (الرتبة 74 و75 من 189) وبالنسبة إلى مصر فتحتل المرتبة 131 والجزائر 163 وليبيا 188. (11)

وعلى ضوء ذلك تظل نسبة الإستثمار للإتحاد الأوروبي، بالرغم من بعض المشاريع الرائدة ضعيفة. ويعود ذلك إلى طبيعة القوانين الجاري بها العمل في ميدان الإستثمار والشراكة بين القطاع العام والخاص. وهذه القوانين هي جزئيا في حاجة ماسة إلى تحويرات. وتتمتع هذه المنطقة إلى جانب الثروات الطبيعية بقطاع النسيج وبالصناعات الآلية الخفيفة وعلى وجه الخصوص بالفلاحة والتي بفضل نسبة تشغيلها العالية، يمكن أن تصبح أهم قطاع تشغيل في دول شمال إفريقيا. ويكون بإمكانها أن تطور المناطق الريفية وتساعد على الحد من النزوح من هذه المناطق. ودعم الفلاحة في هذه المنطقة سيساهم بشكل حاسم في رفع قدرة شمال إفريقيا على إستيعاب المهاجرين.

- دعم الفلاحة سيؤدي إلى رفع طاقة إستيعاب المهاجرين.

جدول رقم 1: القطاع الفلاحي في شمال إفريقيا

	المغرب	الجزائر	تونس	ليبيا	مصر
نسبة قطاع الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي	%14.2 2013 منظمة النقد الدولية	12.7% 2013 الوكالة الوطنية للإحصائيات	%8.5 2012 المؤسسة الألمانية للتجارة والإستثمار	%0.8 2012 البنك المركزي الليبي	%14.6 2012 الوكالة الوطنية المصرية للتعبئة العامة و الإحصائيات
نسبة العاملين في قطاع الفلاحة	%39.3 2014 الإدارة العليا للتخطيط	%19.8 2014 المنظمة العالمية للزراعة و التغذية	%16.4 2013 المعهد الوطني للإحصائيات	%0.02 2014 المنظمة العالمية للزراعة و التغذية	%22.6 2014 المنظمة العالمية للزراعة و التغذية

يتوقَّف أمل نجاح المنطقة في تحقيق الإستقرار و النمو على تفعيل الإعتماد على الذات فيها. وتبقى المسؤولية الذاتية لشمال إفريقيا هي الأساس الذي يجب على الدعم الأوروبي أن يبني عليه، لكي يتسنى بلوغ نمو ذاتي في منطقة مترابطة. ومن جهة أخرى يُنظر إلى مسألة الترابط الإقليمي بين المناطق المختلفة كشرط أساسي لنجاح المساعدة الأوروبية للمنطقة وكتمشّ لا بد من تفعيله. ويسري هذا المبدأ في البداية على المغرب العربي بعينه، لأن الإندماج المتين مع إفريقيا جنوب الصحراء يجب أن يكون الهدف النهائي لكل برنامج دعم أوروبي. والوظيفة الهامة لشمال إفريقيا كحلقة وصل، تأخذ أشكال عدة في الوقت الحالي. فالمغرب على سبيل المثال هو نموذج ناجح، ويظهر ذلك خلال الإستعمال المتزايد لفضائه الجوي ولكن يُعتبر أيضا بلدا مُهمًّا للقطاعات البنكية والتأمين ومحطةً تربط الإتحاد الأوروبي بالولايات المتحدة الأمريكية وبإفريقيا جنوب الصحراء. كما يؤدي دورا فعَّالا في السياسة الخارجية. (12)

- تظل المسؤولية الذاتية لدول شمال إفريقيا هي الأساس.

4 – التبادل من أجل إرساء النمو والإستقرار: الإندماج الإقليمي ومجموعة مناطق التنمية

إلى جانب التحول السياسي يمثل دعم النمو الإقتصادي المستديم وخلق مواطن شغل أمرا حاسما لتحقيق الإستقرار. يمكن لهذا التوجه أن يحقق نجاحا على مدى بعيد، لأن للدول المساهمة في هذا النجاح مصالح خاصة بها. دولة القانون والمؤسسات ومؤسسات قادرة على العمل، هي من بين الشروط اللازمة لتحقيق تعاون مثمر بين الإتحاد الأوروبي ودول شمال إفريقيا. وينبغي أن يتحقق هذا بالتوازي مع إندماج وطيد وثابت لهذه المنطقة. وإزاء الإختلافات الكبيرة بين دول شمال إفريقيا، يجب أن يتحقق هذا الإندماج بشكل تدريجي ويمكن في البدء أن يضم الثلاثي: المغرب والجزائر وتونس.

إنَّ إندماجاً إقتصادياً ناجحاً يشكّل أسسا متينة تضفي على هذه المنطقة قيمة مضافة، مما يجعلها في الوقت نفسه جلاَّبة للمستثمرين الأوروبيين. وعلاوة عن توفر الأمان والسلم وأيضا حماية القانون والأشخاص وحماية الإستثمار، تُعتبر بالتأكيد القدرات الإقتصادية القلب النابض للإستثمارات الخاصة المستديمة بالمنطقة. وبإمكان شمال إفريقيا إذا ما إندمج، أن يستقطب أسواقاً ضخمة نامية من إفريقيا جنوب الصحراء ويوفّر أفضل الظروف لذلك.

- إندماج إقتصادي ناجح يشكل أسسا متينة تضفي على هذه المنطقة قيمة مضافة.

جدول رقم 2: مصالح الأطراف المشاركة

المستثمرون	دول المغرب العربي	الإتحاد الأوروبي
حماية القانون	مواطن شغل	الإستقرار
حماية الإستثمارات	الإنتفاع بالضرائب	الأمن
تسهيلات جبائية	نقل التقنية	شريك تعاون
حماية الأشخاص	الإنفتاح على أسواق خارجية	كسب أسواق خارجية

4.1 بداية جديدة للإندماج الإقليمي

يُعتبر شمال إفريقيا المنطقةَ الأقل إندماجا في العالم. ولا يعكس التبادل التجاري بين الجهات المختلفة لهذه المنطقة وعلى وجه الخصوص في قطاع الخدمات القدرة الفعلية لهذه المنطقة. وهنا تكمن إمكانيات لتحقيق المزيد من المرابيح لم يتم إستغلالها.(13)

- شمال إفريقيا هو من أضعف المناطق إندماجا في العالم.

ولم يُقيَّض للمحاولات المنجزة إلى حد الآن بغرض إنشاء الإندماج الإقليمي بأشكاله المختلفة أن تُحقّق سوى نجاحات محدودة في المجال الإقتصادي، ونخص بالذكر إتحاد المغرب العربي ومبادرات أوروبية مثل الإتحاد من أجل المتوسط. ولعلَّ الخلافات الثنائية و تشتت الجهود بفعل المساحة وإختلاف التوجهات ممَّا يبرّر هذا الواقع. فشراكة برشلونة ضمت 27 دولة ومن بينها 12 دولة من جنوب البحر الأبيض المتوسط.

بداية جديدة للإندماج الإقليمي يمكن أن ترتكز على أساس جغرافي وأن تضم 5 دول من شمال إفريقيا، بما في ذلك علاقاتها فيما بينها وسياستها الخارجية مع الإتحاد الأوروبي. ويتم تركيز المحتوى على النمو الإقتصادي، الذي يكون لديه تمشي طموح ولكن واقعي لا يرتأى أن يحسن كل الأوضاع المتردية في وقت واحد.

تمثل مجموعة مناطق التنمية (راجع 4.2) شكلا ممكنا لتعاون بناء و محدد، بالرغم من وجود مسائل خلاف ثنائية أو متعددة الأطراف لم يتم حلّها. ولا يستوجب هذا التمشي الجديد اللأورومتوسطي أساسا توفير مؤسسات أو أطر جديدة أو تغييراً في الآليات الموجودة التي تعمل بشكل جيد. بل يمثل تكملة في شكل بعض الآليات الجديدة وتحسين الأطر الموجودة وتوسيع حوافز السياسات الإقتصادية لدول المغرب العربي.

وينبغي لإندماج شمال إفريقيا أن يتحقق على مستويات مختلفة، كشبكة تواصل بواسطة بنى تحتية للنقل وللإتصالات والمعلومات والطاقة. و هناك أمر آخر هام في الوقت نفسه يتمثل في تذليل حواجز التبادل التجاري بين دول شمال إفريقيا فيما بينها وفيما يتعلق بالتدابير الإستثنائية للإتحاد الأوروبي بخصوص التبادل التجاري. وإلى جانب ذلك لا بد من تحقيق إندماج إقتصادي بواسطة إجراءات تدعم قدرة الإدارة وأطر عمل المؤسسات ذات الصبغة الإقتصادية. والهدف من هذا هو الإستفادة من القدرات التي لم يتم إستغلالها في تلك المنطقة وفي الوقت نفسه يتم إستغلال نقاط القوة في هذه المنطقة لتحقيق نمو مستديم. وبإمكان الإندماج الذاتي أن يفتح آفاق إقتصادية للشعب الشاب لهذه الدول، ليشعَ كنتيجة لذلك على مجالات سياسية أخرى.

على الإتحاد الأوروبي في الوقت نفسه أن يسعى لدعم التعاون الثنائي الإقليمي الوطيد بين دول المغرب العربي و مثلا المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا.

- الهدف هو بالأحرى فتح آفاق أمام شعب شاب.

أمَّا المحور الثاني فيتمحور حول ضرورة دعم المؤسسات الإقتصادية، ويُقصد بذلك القيام بإصلاحات الإدارة ودعم عمل مؤسسات المراقبة الإقتصادية ولاسيما منها إدارة التعاونيَّات و القباضة المالية والمحاكم المدنية، والعمل على تحسين مناخ الإستثمار الذي بدوره سيوفر فعليا إستثمارات أكثر.

وثيقة رقم 2 : وجهات الإندماج في شمال إفريقيا

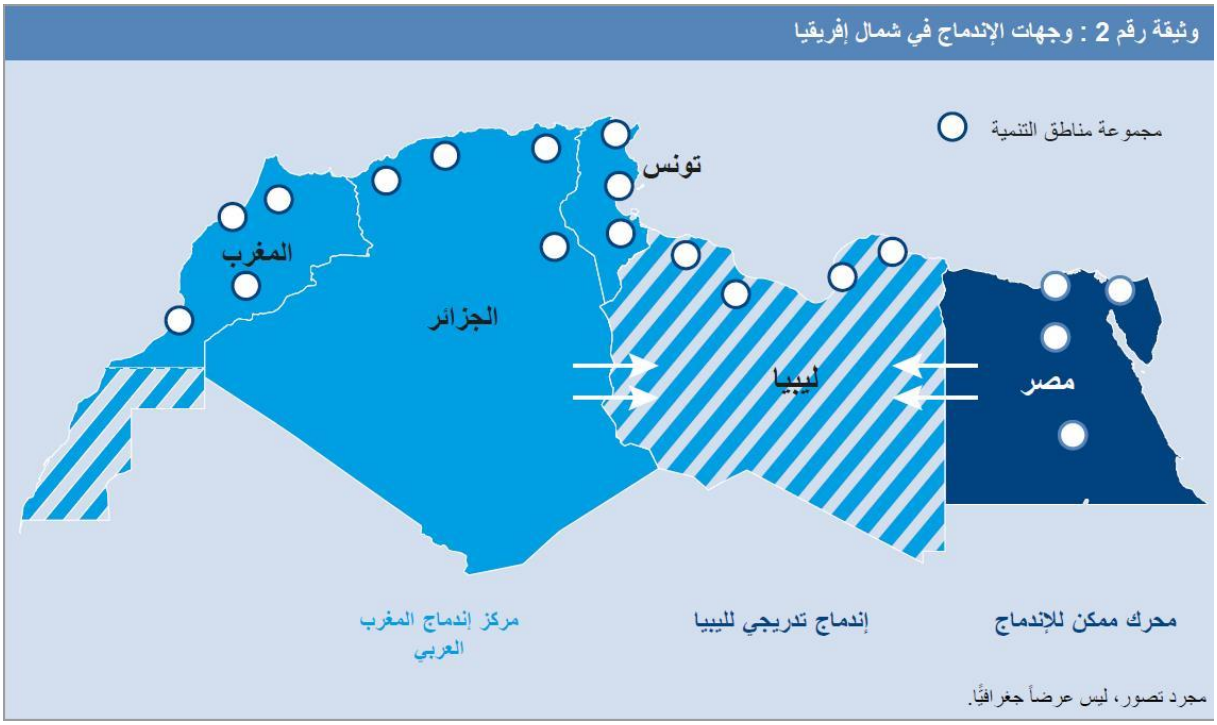

مجرد تصور، ليس عرضاً جغرافيًا.

4.2 مجموعة مناطق التنمية بوصفها نماذج ناجحة

يمكن أن تكون مجموعة من مناطق التنمية المحددة جغرافيا بمثابة مناطق دعم إقتصادي إستثنائي، وتكون محركا لإندماج إقليمي موسع من شأنه تعميق العلاقات مع الإتحاد الأوروبي. وتكون هذه المناطق بذلك همزة وصل بين أوروبا والصناعات الأوروبية وشمال إفريقيا و صناعاته. وفي الوقت نفسه قد تكون نماذج لدول إفريقيا الأخرى التي ترى فيها مثالا للنجاح في تحقيق الإندماج الملموس.

- مجموعة مناطق التنمية تعتبر همزة وصل ونماذج يحتذى بها.

ومن جهة أخرى يتم في هذه المناطق بناء المصانع وتوفير البنية التحتية، وهو ما يؤدي لا فقط إلى وجود مصنع ومجال صناعي وحيد، بل الكثير من المصانع في الآن نفسه،(14) بواسطة القرب الجغرافي بين مؤسسات التكوين والموزّعين والمنتجين. بذلك يتم تقليص النفقات ودعم التخصّص. وتكون هذه الميزة جلاّبة لمؤسسات جديدة من الإختصاص نفسه. وسيكون للمؤسسات الجديدة هذه أيضا الحافز الكبير أن تستعمل عن قصد شبكات التوزيع المحيطة وأن تستثمر في المنطقة. وعموما هناك أمل أن يُنسج على منوال مجموعات مناطق التنمية الناجحة في مناطق أخرى ليتسنى شيئا فشيئا تحسين الوضعية الإقتصادية في كامل البلد.

وعلى عكس مناطق التنمية الإقتصادية التقليدية المعتمدة بالأساس على التسهيلات التي تقدمها للمؤسسات التي تستثمر فيها، من قبيل الإعفاء الضريبي و تسهيل الإجراءات الإدارية وتكاليف اليد العاملة الزهيدة، فإنَّ مناطق التنمية يجب أن تؤدي دورا خاصا في السياسة الخارجية للدول المعنية.

وفي هذا المقال يتم إستعراض بعض المقترحات للتعامل مع مناطق محددة جغرافيا وذات أولوية في التنمية بحيث يمكن خوض التجربة فيها. وبواسطة التحديد الجغرافي والصبغة التجريبية، من الممكن تفعيل إجراءات الإندماج والترابط بين مجموعات مناطق التنمية في ما بينها ومع الإتحاد الأوروبي. وبسبب ظروف سياسية هشة أو موارد محدودة أو غياب الدولة لا يمكن إعتماد نموذج مجموعات التنمية هذه على مستوى الدولة بالكامل.

- نموذج مجموعات التنمية لا يمكن إعتماده على مستوى الدولة بالكامل.

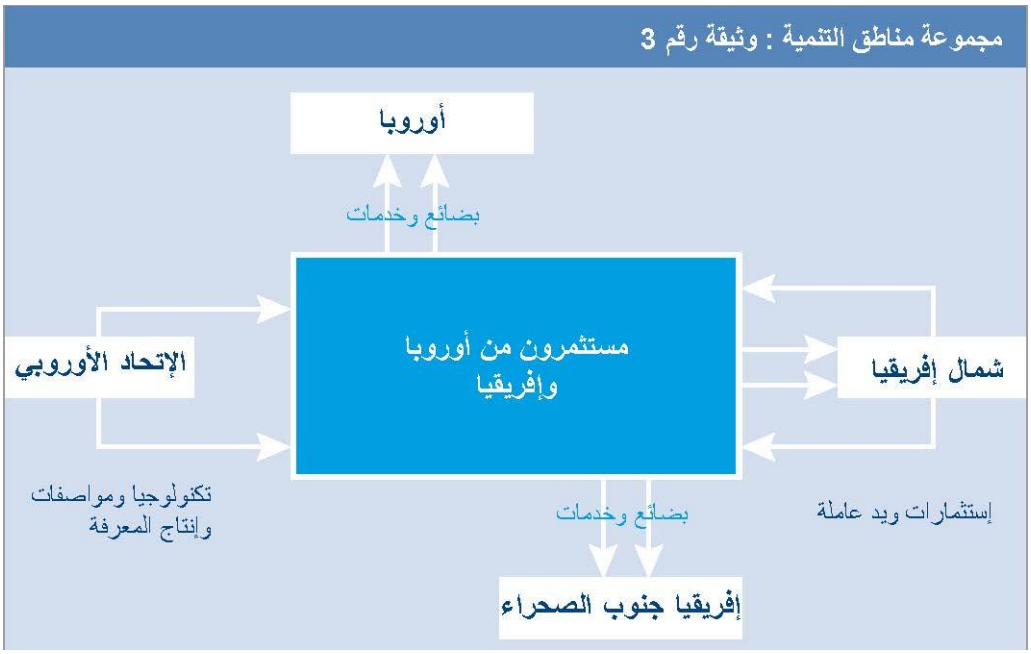

ليكون لمجموعات التنمية هذه ديناميكية نمو تشع على المناطق المحيطة بها، لابد من توفر بنية تحتية تربطها بالمراكز الحضرية والجهات الريفية. والهدف من إنشاء مجموعات مناطق التنمية يتمثل في توفير ظروف إستثمار جذابة قادرة على توفير مواطن شغل بحجم كاف. إن كل التدابير أو المخططات التي تتبعها الدولة ينبغي أن يكون الإقتصاد شريكا في تحقيقها، وبذلك يتم توفير كل الموارد اللازمة لتحقيق النجاحات المستديمة.

تقف مسائل الإختلافات السياسية غالبا أمام النجاح في إبرام معاهدات بين الدول كما يظهر ذلك مثلا في وقف المفاوضات بداية هذه السنة (2016) بين الإتحاد الأوروبي والمغرب بخصوص إتفاقية إنشاء منطقة تبادل تجاري حر.

وتُعَدُّ مجموعة مناطق التنمية نموذجاً ناجحاً للتعاون الثنائي ممَّا يجعلها قيمة مضافة قبل الدخول في أي مفاوضات. وفي الأثناء تدعم مجموعات التنمية هذه بأشكال مختلفة حضور الدولة في بلدان هذه المنطقة. وعلى مدى قصير يمكن إعتبار هذا النموذج محرّكاً للتنمية وفاعلاً حاسماً في إطار توسيع العلاقات بين شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء. أمَّا على مدى طويل فمجموعات التنمية هذه يمكن تعميمها على مناطق كبرى في دول غرب إفريقيا ولاسيَّما تلك الدول التي حققت نجاحات في مسارات إنتقالها السياسي.

5- الخيارات المقترحة

الأهداف التي سيتم عرضها هي دون شك طموحة و تشكّل رؤية بعيدة المدى. ولتحقيقها، لابد من تمشّ منهجي يطمح إلى تحقيق إصلاحات في مجالات شتَّى وإلى إبعاد إمكانية ركود في المجال السياسي الذي من شأنه أن يعطل شراكة الإصلاحات برمتها. لتحقيق الأهداف لابد من توفر رؤية واضحة تجعل من المقترحات واقعا معيشيا.

- لتحقيق الأهداف المنشودة لابد من توفر ثلاث ركائز ألا وهي الإندماج والتناسق والإستثمار.

هناك ثلاثة دوافع وراء إنشاء شراكة جديدة لتحقيق إصلاحات تقوم على الإندماج والتناسق والإستثمار. وفيما يلي عرضٌ لكيفية تحقيق المقترحات. ولا بد في البداية من توفر إندماج أكثر بين دول شمال إفريقيا ومع الإتحاد الأوروبي لتحقيق نمو ذاتي. وثانيا لابد من تناسق أكثر في إستراتجيات العمل وسياسة الجوار الأوروبية وذلك قصد تحسين مفعول دعم الإصلاحات في المنطقة. ثالثا: لابد من تدفق الإستثمارات الأجنبية التي من شأنها أن توفر الموارد اللازمة لتحقيق نمو إقتصادي مستديم.

5.1 الإندماج

إنَّ إندماج دول شمال إفريقيا مع بعضها البعض ومع الإتحاد الأوروبي أيضا يتوقف على توفير البنية التحتية اللازمة للمواصلات وللنقل والطاقة وشبكة الإتصالات، وعلى وجه الخصوص توسيع دائرة التبادل التجاري. والشيء نفسه ينسحب تقريبا أكثر بخصوص الإندماج مع دول إفريقيا جنوب الصحراء.

وقد شهد الإتحاد الأوروبي بأهمية العلاقات التجارية الوطيدة التي تربطه بدول شمال إفريقيا ومن بينها تونس والجزائر والمغرب في إطار شراكة برشلونة. فقام بإبرام إتفاقيات تعاون متينة مع هذه الدول. وفي الأثناء صاغ تصورا لإنشاء منطقة تبادل تجاري حرّ واسعة. أما مع مصر فتُجرى المحادثات حول بدء مفاوضات مشابهة.(15)

- يرتبط الإندماج بتسهيل وتوسيع التبادل التجاري.

جدول رقم 3

الأسس القانونية للتعاون الإقتصادي مع الإتحاد الأوروبي

	المغرب	الجزائر	تونس	ليبيا	مصر
معاهدة شراكة	دخلت حيز التنفيذ منذ مارس 2010	دخلت حيز التنفيذ منذ سبتمبر 2005	دخلت حيز التنفيذ منذ 1995	–	دخلت حيز التنفيذ منذ 2004
اتفاقية إنشاء منطقة تبادل تجاري حر	المفاوضات منذ مارس 2013 تم تعليق المفاوضات وقتيا في مارس 2016	–	المفاوضات تجري منذ أكتوبر 2015	–	محادثات منذ جوان 2013
معاهدات أخرى	معاهدات تهم الفلاحة ومنتوجات الصيد البحري دخلت حيز التنفيذ منذ أكتوبر 2012	–	–	–	معاهدات تهم الفلاحة ومنتوجات الصيد البحري دخلت حيز التنفيذ منذ جوان 2010

ونظرا لتداخلها واختلاف المصالح في الميادين السياسية المختلفة تشكّل المفاوضات مسارا طويلا، ويظهر هذا حاليا بالأخص مع المفاوضات بين الإتحاد الأوروبي والمغرب. ولكن فيما يخص المفاوضات مع تونس تلوح بتزايد محادثات صعبة. ورغم هذا تجري أجندة التبادلات مع الإتحاد الأوروبي في إطار المنطقة الحرة للتبادل التجاري مع دول المنطقة في الإتجاه الصحيح. ويمكن في هذا الإطار التأكيد على هدف إندماج إقتصاديات دول شمال إفريقيا في السوق الداخلية الأوروبية لتغطية الحاجيات المحلية للإتحاد الأوروبي. وتجري محادثات طموحة حول إدراج قطاعات مهمة كقطاع الخدمات.

➢ التأكيد على هدف الإندماج في السوق الداخلية الأوروبية.

هناك عنصر تمت صياغته أثناء إقامة الشراكة الأورومتوسطية للإتحاد الأوروبي، ولكن لم يتم تحقيق تطور فيه، ألا وهو الإندماج بين دول شمال إفريقيا مع بعضها البعض. بالرغم من معاهدة أغادير و إمكانية إرساء الفضاء الأورومتوسطي فضلا عن الضوابط الأصلية لخيارات الشراكة الأورومتوسطية، فإنَّه توجد ثغرات هامة تعرقل الإندماج الداخلي الممكن في شمال إفريقيا، بفضل سلسلة القيمة المشتركة.

قد يجب أن تبرم الجزائر معاهدة تفضيلية مع المغرب وتونس ومصر والتي تحتوي على النقاط نفسها الموجودة في الضوابط الأصلية لخيارات الشراكة الأورومتوسطية وفي المعاهدة المبرمة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي.

- وفي خطوة أخرى يجب أن تمضي ليبيا معاهدة مشابهة مع دول الجوار في المنطقة وأيضا مع الإتحاد الأوروبي. وبهذه الطريقة ينشأ فضاء تبادل إقتصادي مشترك من المغرب إلى مصر يمثل سلسلة القيمة المندمجة التي من شأنها أن تسهّل التبادل التجاري مع الإتحاد الأوروبي. ويضطلع الإتحاد الأوروبي في ظل ظروف سياسية صعبة بدور الوسيط بين دول شمال إفريقيا.

- وفي الوقت نفسه يجب البدء في تشكيل مجموعة مناطق التنمية الأولى في هذه الدول، و التي بفضلها يمكن أن يحصُل تدرّج قطري كامل. يجب الشّروع في إقامة هذه المناطق، وهذا أمر ممكن اليوم، يمثّل بدوره وازعا لدول أخرى لتبني ركائز إندماج اقتصادي قوي. يمكن إستعمال مناطق التنمية هذه كخطوة محددة جغرافيا وزمنيا تدخل حيز التنفيذ في إطار التعاون الأكبر في إنشاء منطقة التبادل التجاري الحر بين الإتحاد الأوروبي والمغرب وتونس ومصر.(16) وفي خطوة أخرى يمكن إنشاء مجموعات مناطق التنمية في الجزائر وليبيا بشكل مواز للمسار الذي تم ذكره سابقا للمعاهدة التفضيلية كخطوة محددة جغرافيا وزمنيا تدخل حيز التنفيذ. وبذلك يتم الإستفادة وفي وقت وجيز من إيجابيات الإندماج التجاري الكامل من المغرب إلى مصر. والتمشي نفسه في تشكيل مجموعة مناطق التنمية يمكن أن يطبق على مدى بعيد على الدول السبّاقة في تحقيق الإصلاحات من بين دول إفريقيا جنوب الصحراء.

➢ قد يجب أن تكون الجزائر وليبيا مترابطة مع دول الجوار ومع الإتحاد الأوروبي.

- إلى جانب الإندماج في الأسواق التجارية، لا بد في وقت لاحق من تحرير قطاع الخدمات في المنطقة. وذلك بغية تحقيق إندماج إقتصادي كامل ومتين في تلك المنطقة، ممَّا قد يجعل السوق الإقليمية بمجالاتها المختلفة واعدة. علاوة على المجال الصناعي في المجال المالي والمواصلات واللوجيستي والإتصالات والمعلوماتية.(17)

➢ في وقت لاحق لابد من تحرير قطاع الخدمات.

في إطار العلاقة بين الإتحاد الأوروبي وشمال إفريقيا لابد من تحسين الإندماج في التبادل التجاري العالمي:

- يجب أن يساعد الإتحاد الأوروبي على دخول الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وهناك طريق طويل أمام ليبيا، التي عبرت عن رغبتها في إلتحاقها بهذه المنظمة، ولكن حظوظها ضعيفة جدا لتحقيق هذه الغاية. وبالرغم من ذلك على الإتحاد الأوروبي أن يساعدها إجرائيا وسياسيا على بلوغ هذا الهدف.
- الإندماج التدريجي لقطاعات إقتصادية لشمال إفريقيا في السوق الأوروبية التي إتخذت من مشروع إنشاء المنطقة الحرّة للتبادل التجاري شكلا لها، يجب أن تؤدي على مدى طويل إلى الاندماج الفعلي للمنطقة برمتها في السوق الداخلية الأوروبية. ومشاركة هذه الدول في السوق الأوروبية بإمكانها أن تمثّل حافزا لتدعيم علاقات التعاون مع الإتحاد الأوروبي في مجالات سياسية أخرى مثل الحد من الهجرة وتأمين الحدود الخارجية للإتحاد الأوروبي. ويشترط في الدخول إلى السوق الأوروبية الداخلية تبنّي دول شمال إفريقيا مبادئ دولة القانون والمؤسسات.
- وليكون لشمال إفريقيا دورُ الوسيط بين الإتحاد الأوروبي وإفريقيا جنوب الصحراء، عليه أن يعمل على الإندماج في القارة الإفريقية. وقد بين ذلك مؤتمر رؤساء الدول وحكومات الإتحاد الإفريقي المنعقد في جوان 2015، وفيه تمَّ الإتفاق على بدء المفاوضات لبناء منطقة تبادل تجاري حرّ على مستوى قاري. ويمكن تطوير العلاقات القائمة التجارية لبلوغ الهدف المنشود. مصر وليبيا بصفتيهما عضوتين في السوق المشتركة لشرق إفريقيا وجنوبها، قامتا بإمضاء معاهدة تنُصُّ على إنشاء تبادل حر ثلاثي مع منظمة التنمية لدول جنوب إفريقيا ومع مجموعة دول شرق إفريقيا.

➢ لابد من مواصلة العمل على إندماج القارة الإفريقية.

- على المغرب والجزائر وتونس أن تعملا على الإندماج في الفضاء الإقتصادي الإفريقي الممتد من القاهرة إلى كاب تاون، ليتم تعميق العلاقات التجارية التقليدية مع غرب إفريقيا وليتحقَّق لهم ترابط مع أسواق إفريقيا جنوب الصحراء.
- وفي الأثناء ينبغي على الإتحاد الأوروبي أن يصل إلى نتيجة فيما يتعلق بالمفاوضات القائمة مع دول وسط إفريقيا والتي تتعلق بإبرام معاهدة شراكة إقتصادية. ولابد في أقرب وقت من البدء في تفعيل إتفاقية الشراكة الإقتصادية مع دول شرق إفريقيا وجنوبها.

5.2 التَّناسق

- لتوفير ظروف طاقة إستيعاب للإستثمارات وتحسين المناخ الملائم للإستثمارات وبعث المؤسسات في دول شمال إفريقيا، لابدّ على الإتحاد الأوروبي أن تكون أولويته دعم إصلاح المؤسسات (إصلاحات إدارية)، وأن يعقد شراكات ثنائية للدول الأعضاء ومؤسساتها وخاصة مع تلك الدول الواقعة بالوسط الشرقي لأوروبا وجنوب شرقها، والتي قامت بإصلاحات مماثلة لمؤسساتها منذ فترة طويلة. وينسحب ذلك أيضا على المؤسسات الإقتصادية.
- للمغرب العربي إمكانيات هامة في القطاع الفلاحي، ونخص بالذكر المغرب ومصر. وبالرغم من ذلك لا تعكس الفلاحة إمكانيات هذه الدول الحقيقية، لأن المنتجين في المغرب العربي يركزون في الغالب على حاجيات السوق الأوروبية.
- إنَّ الإنفتاح التدريجي للسوق الفلاحي الأوروبي دونما قيود تحدّد المنتوجات وأسعارها، يمكن أن يمثل عاملا تنموياً شاملا. لكن هذا يصبح ناجحا فقط في صورة إنفتاح كلي لهذه السوق ووقف تدريجي للدعم الحكومي للمنتجين الأوروبيين في إطار السياسة الفلاحية المشتركة.

التخلي عن التمشي الوقائي عبر إنفتاح كلي للسوق والسماح للمنافسة العالمية النزيهة، وذلك بالتخلي عن أحادية تفضيل المنتوجات المحلية عن غيرها هما وجهيين لعملة واحدة. ومن دور ذلك أن يساهم في تحقيق الأرباح لكلا الطرفين: بإمكان دول شمال إفريقيا أن تستفيد من إيجابيات المنافسة من بينها تكاليف إنتاج أقل و جني مرابيح أكثر، فالمستهلك في أوروبا يستفيد من أسعار منخفضة وعروض أفضل. كنتيجة لذلك تبقى بعض الموارد في ميزانية المستهلك وأيضا في الميزانية المركزية

للإتحاد الأوروبي والتي من الممكن إستغلالها لأغراض ناجعة أخرى. وفي خطوة أولى يتم السماح لبعض المنتوجات الفلاحية، والمسموح لها لفترة محدودة الدخول الجزئي للسوق، أن يرخص لها في تواجد دائم.

➢ إنفتاح السوق الفلاحي الأوروبي قد يكون حافز تنمية شامل.

- بواسطة وقف الدعم الحكومي لمنتوجات معيَّنة، يمكن أن تستفيد دول من إفريقيا جنوب الصحراء بطريقة مباشرة من ذلك، وهو ما يسمح لها جزئيا بالدخول التفضيلي للأسواق الأوروبية الفلاحية بيد أنَّها حالياً غير قادرة على منافسة المنتوجات الأوروبية المدعومة.
- ترتبط مراحل الإنفتاح على السوق الأوروبية الداخلية والسوق الفلاحية الأوروبية بمدى تقدم تطوير عمل المؤسسات الإقتصادية ومكافحة الفساد ودعم قدرات الإدارة. ويمكن تحقيق ذلك بواسطة معاهدات إصلاحات ثنائية بين دول المنطقة والإتحاد الأوروبي تهدف لمساعدة دول المنطقة لتحقيق إصلاحات معيَّنة مثلا فيما يتعلق بقوانين الإستثمار والأطر القانونية الضابطة للشراكات بين القطاعين العمومي والخاص. إنَّ الإتحاد الأوروبي يفتح أمام دول المنطقة سوقه الداخلية حتى قبل بداية فتح شركائه من دول شمال إفريقيا لأسواقهم أمامه.

وإزاء الإستعداد الموجود في شمال إفريقيا للهجرة نحو أوروبا، يمكّن إنفتاح السوق الفلاحية الأوروبية من تحقيق إسهام في تطوير النمو الريفي في هذه الدول، ويؤدي بذلك إلى تفادي الهجرة، فيُتاح أن يتحقَّق قدرٌ أكبر من الأمن والإستقرار بأوروبا.

➢ إنفتاح غير متوازي قد يكون مؤشّرا قوياً لأوروبا.

5.3 الإستثمارات

كل الإجراءات والتدابير التي تمّ ذكرها لا يمكن أن تحقق نتيجة إيجابية إلا في حالة يتسنَّى فيها لدول شمال إفريقيا أن تجذب إستثمارات خاصة بحجم كاف. وبإمكان الإتحاد الأوروبي من جهة المساهمة في وضع أطر عمل تمكن من تحقيق هذا الهدف.

- مثلا بإمكان الإستثمارات المباشرة للشركات الأوروبية أن تستثمر في مجموعة مناطق التنمية في شمال إفريقيا وبمساهمة محدودة زمنيا البنك الأوروبي للإستثمار أو أيضا البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية (وهذا إلى جانب المشاريع القائمة وتلك التي تمّ إنجازها في السنوات الأخيرة بمساعدة هذه المؤسسات). ويتطلب هذا التمشي رفع ميزانية البنك الأوروبي للإستثمار بمنطقة شمال إفريقيا أو من المستحسن لصالح القارة الإفريقية برمتها. وفضلا عن ذلك بالإمكان تحقيق مشاريع إستثمارية إستراتيجية في دول شمال إفريقيا بواسطة دعم يقدّمه الصندوق الأوروبي للإستثمارات الإستراتيجية. لأجل ذلك لابد إلى جانب المشاريع المشتركة بين دول المنطقة، من توفر تدابير في إطار مجموعة مناطق التنمية والتي من المنتظر أن يكون لها تأثير إيجابيّ في الإقتصاد الأوروبي. وأمام الدعم المتزايد للبنكين المذكورين لصالح هذه المنطقة لا بد أن يقوما بصياغة إستراتيجيات دعم لحوض البحر الأبيض المتوسط وعلى وجه الخصوص لشمال إفريقيا. وعلى مدى قريب أو بعيد يجب أن تكون هناك إمكانية لإنشاء بنك مستقل لدعم الإستثمار في شمال إفريقيا ولمَ لا التفكير في إنشاء صندوق دعم مستقل مستوحى من نموذج الصندوق الأوروبي للإستثمار الإستراتيجي.

➢ بإمكان البنك الأوروبي للإستثمار والبنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية والصندوق الأوروبي للإستثمار الإستراتيجي دعم المشاريع الإستثمارية.

- على أنَّه يمكن الإنتفاع بضمانات الإستثمار عبر تحديد شروط جذابة تهدف إلى جذب الإستثمارات إلى مجموعة مناطق التنمية في شمال إفريقيا ولفائدة المشاريع الممتازة في إفريقيا جنوب الصحراء. وفي الدول الأعضاء للإتحاد الأوروبي والتي لا يوجد فيها ضمانات إستثمار وطنية مماثلة، لابد أن تتمتع بحق الدعم الحكومي المتمثل في شكل تأمين أوروبي. ضمانات الإستثمار في ألمانيا إلى جانب ما يسمى قروض هارمس الضامنة للتصدير، وهو عبارة عن آلية هامة لدعم التجارة الخارجية. بواسطة الضمانات يتم حماية المستثمرين مثلا من السلب وتبعات الحروب والثورات والعمليات الإرهابية وأيضا ضد التحديدات المفروضة على تحويل العملة والعمليات البنكية.

- التصويت الأوروبي للدول الأعضاء على الإجراءات والتدابير يبقى أمرا مهما جدا. التدابير التي يتم إتخاذها على مستوى دولة بمفردها كما وضح ذلك الوزير الفيدرالي الألماني مولر حول إعادة إعتماد قانون الضرائب الخاص بالمساعدات التنموية الذي يعود إلى عام 1981،(18) يتم التأكيد فيها أن الدعم

الضريبي لشركة ما، في إرتباط بما تم إقتراحه في هذا المقال كتمشّ ممنهج، لا يتعارض مع قوانين الإتحاد الأوروبي.

- المؤسسات الصغرى والمتوسطة هي ليست فقط ركيزة الإقتصاد الألماني، بل يجب أن تصبح ركيزة من ركائز النمو المستديم في دول شمال إفريقيا. وبالضبط لأن المؤسسات الصغرى والمتوسطة تعمل وفقا لضوابط غير معقدة وشفافة. التراتيب والضوابط المشتركة التي تخول الدمج، بإمكانها أن تؤثر في قرارات الإستثمار والإنتاج، إلا عندما تكون سهلة وعملية وليتسنّى بذلك تطبيقها فعليا من لدن المؤسسات الصغرى والمتوسطة. ولذلك لابد من إختبار الضوابط الأصلية لخيارات التعاون بين أوروبا وحوض البحر الأبيض المتوسط والتثبت في ما إذا كانت الضوابط هذه عملية أو في حاجة لتعديل. وإضافة إلى ذلك بإمكان الإتحاد الأوروبي مساعدة شركائه وتقديم مقترحات كإنشاء أطر قانونية تسمح بتقنين عمل المؤسسات الصغرى والمتوسطة الناشطة في قطاع الإقتصاد الموازي.

➢ يجب إعتماد الضوابط الأصلية المشتركة من قبل الشركات الصغرى والمتوسطة.

الهوامش

1. مسار إنتقالي ناجح ومستديم لابد أن يكون جزءا من تمشّ شامل بمعنى أن التحول الإقتصادي الناجح لا يكون مستقلا عن مسار إنتقالي سياسي، الذي يضم أيضا دعم المؤسسات السياسية والتعددية ودولة القانون والمؤسسات. هذا المقال يركز على مسار الإصلاحات الإقتصادية دون تقليل لقيمة الإصلاحات السياسية اللازمة في هذه المنطقة.
2. بناء على معلومات سنة 2015 حوالي 154.000 شخص هاجروا عبر المسلك البحري المركزي للبحر الأبيض المتوسط. وقد كان هذا العدد 170.000 مهاجرا لسنة 2014.
http://frontex.europa.eu/trends-and-routes/central-mediterranean-route
3. أنظر المنظمة العالمية للشغل 2015. التوجهات العالمية في تشغيل الشباب 2015.
http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_412015.pdf
4. أنظر البنك العالمي. 2016a. الآفاق الإقتصادية العالمية.
http://www.worldbank.org/en/publication/global-economic-prospects
5. مراسلة صادرة عن المفوضية الأوروبية ومصلحة الشؤون الخارجية الأوروبية لمراجعة سياسة الجوار الأوروبية، بتاريخ 18 نوفمبر 2015.
http://eeas.europa.eu/enp/documents/2015/151118_joint-communication_review-of-the-enp_de.pdf
6. البنك العالمي 2010 الإندماج الإقتصادي في المغرب العربي. وتبلغ النسبة 1.5 % بالجزائر لتصل في تونس إلى 6%.
http://siteresources.worldbank.org/INTMENA/Resources/Maghrebpub.pdf
7. منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تم تأسيسها في عمان سنة 1997 كمنطقة تبادل حرّ في البداية بين 14 (اليوم 18) دولة من بين 22 دولة تابعة لجامعة الدول العربية. حجر الأساس لهذه المبادرة هو إتفاق أغادير بين الأردن وتونس ومصر والمغرب بتاريخ 25 فيفري 2004. وقررت الجامعة العربية في الأثناء أن توسع دائرة الدول المشاركة في معاهدة أغادير إلى غاية 2015 لتشمل 22 من الدول الأعضاء وإلى غاية 2025 تكوين فضاء إقتصادي مشترك. (بأمانته العامة).
8. الهدف من إتحاد المغرب العربي هو التعاون المتين في مجالات التعاون السياسي الداخلي والخارجي والمجال الثقافي وتكوين فضاء إقتصادي إقليمي لهذه المنطقة. و تم إنشاء كتابة عامة و دائمة للإتحاد مقرها تونس. و قد عقد أول مؤتمر عام 1988 بمراكش ليتم في السنة اللاحقة رسميا تأسيس الإتحاد.

9. وزارة الاقتصاد والمالية للملكية المغربية. علاقات المغرب وإفريقيا، التطلع لحدود جديدة. جويلية 2015.
http://www.finances.gov.ma/depf/SitePages/publications/en_catalogue/etudes/2015/Relations_Maroc_Afrique.pdf
10. ترتيب الفساد للمنظمة العالمية للشفافية 2014.
11. أنظر البنك العالمي 2016b. بعث المشاريع 2016.
http://www.doingbusiness.org/~/media/GIAWB/Doing%20Business/Documents/Annual-Reports/English/DB16-Chapters/DB16-Mini-Book.pdf
12. تمثل دول إفريقيا جنوب الصحراء أهم وجهة للزيارات الديبلوماسية للملك المغربي. و ينعكس هذا التوجه أيضا في مجالات سياسية أخرى. فمثلا يتم تكوين أئمة دول كالسينيغال ومالي وغينيا بإنتظام في المغرب. و يضفي هذا تأثيرا رمزيا وسياسيا للمغرب في غرب إفريقيا. وهو ما يضمن للمغرب مزايا إقتصاديَّة.
13. البنك العالمي 2010 الإندماج الإقتصادي في المغرب. يُراجعُ:
http://siteresources.worldbank.org/INTMENA/Resources/Maghrebpub.pdf
14. أمثلة لمجموعات إقتصادية: مجموعة صناعة السيارات في شتوتغارت أو مجموعة الصناعات الكيمياوية ببازل. و تبين مجموعة صناعة السيارات في بويبلا بالمكسيك و التي أسستها فولكس فاغن منذ عام 1964، أن هذا النموذج يمكن أن ينجح في العمل أيضا في الدول النامية و الدول المصنعة الجديدة. و قد كان على مصانع التركيب بالمكسيك في البداية أن تتحصل على التأهيل من لدن فولكس فاغن، للإستجابة لمتطلبات شركة صناعة السيارات الأم. و اليوم يتم تصدير 90 بالمائة من الإنتاج. و قد مثلت فولكس فاغن دي مكسيكو بقطبها الصناعي ببويبلا ثالث أكبر مصنع للسيارات في هذا البلد.
15. أنظر تقرير مؤسسة كونراد آدناور بالمغرب، فيفري 2014.
http://www.kas.de/wf/de/33.36929/
16. كتّاب هذا المقال على وعي بإشكالية الحيثيات القانونية لمثل تلك النظم الداخلية الموازية. و لكنها تبدو لنا كحل عملي بإمكانه أن يكون نافذة تحديث، تستطيع في وقت لاحق أن تشع على مناطق ونظم أخرى.
17. أنظر البنك العالمي 2010. الإندماج الإقتصادي في المغرب.
http://siteresources.worldbank.org/INTMENA/Resources/Maghrebpub.pdf
18. مداخلة للوزير الفيدرالي غارد مولر في 26 أفريل 2016 أثناء إفتتاح وكالة الإقتصاد و التنمية في برلين.

الكتاب

كريستيان ريك مسؤول بقسم السياسة التنموية وحقوق الإنسان وعضو فريق العمل الحوار السياسي والتحاليل التابع لمؤسسة كونراد آدناور ببرلين.

غونتر ريك منكايو هو منسق وحدة عمل السياسية الإقتصادية الدولية وعضو فريق العمل الحوار السياسي والتحاليل التابع لمؤسسة كونراد آدناور ببرلين.

أولاف فينتزك هو منسق السياسة الأوروبية وعضو فريق عمل الحوار السياسي والتحاليل التابع لمؤسسة كونراد آدناور ببرلين.

مؤسسة كونراد آدناور

د. فولفغانغ ماير

نائب رئيس قسم التعاون الأوروبي والدولي

الهاتف: +4930269963587

البريد الإلكتروني: Wolfgang.Maier@kas.de

العنوان البريدي: Konrad-Adenauer-Stiftung, 10907 Berlin

نود إعلامكم حول البرنامج الإقليمي بعنوان الحوار السياسي والإندماج الإقليمي جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط لمؤسسة كونراد آدناور بمكتب تونس.هذا البرنامج يهدف لتعزيز الحوار والتعاون بين دول الجوار الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط فيما بينها ومع الإتحاد الأوروبي قصد البحث عن حلول للتحديات المشتركة التي تواجه الدول أو المنطقة بالكامل.

المديرة: **د. جنان أتيلغان**

العنوان الإلكتروني: Canan.Atilgan@kas.de

www.kas.de/poldimed

ترجمة: **د. أنيس بن عمر**

للتواصل حول موضوع المنشورات، بالإمكان مراسلة العنوان الإلكتروني التالي:

publikationen@kas.de

حقوق التأليف
صورة الغلاف
CC0 Public Domain
1588877/pixabay.com